

البيان الصادر عن المجلس العام يوم الأحد 2011/10/30

عقد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دورة عادية للمجلس العام كانت مناسبة للوقوف على المستجدات التي عرفتها الساحة النقابية والسياسية وبالتالي مناسبة أيضا لاتخاذ المواقف بشأنها، وفي الموضوع أصدر المجلس العام البيان التالي:

إن المجلس العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بعد الاستماع للعرض الافتتاحي الذي ألقاه الأخ الكاتب العام للمنظمة حميد شباط الذي بسط فيه أهم القضايا السياسية والنقابية والاجتماعية وكذلك الأداء المتميز للنشاط والفعل النقابيين بالنسبة للمركزية إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، إن المجلس العام بعد المناقشة والتحليل الموضوعيين المتأنيين لفحوى العرض ليثمن غالبا ما وصلت إليه الشقيقة تونس والأشقاء التونسيون من نضج وذلك بإجراء انتخابات نزيهة شفافة ذات مصداقية عبر من خلالها الشعب عن إرادته بناء على قناعاته وانطلاقا خاصة من أن الشعب معني ومسؤول في أن واحد عن اختياره وفق مقارعة البرامج بعيدا عن كل أنانية أو ضغط توجيهي للوبيات كيفما كانت لأن الكل تغيا المصلحة العليا للبلاد.

إن المجلس العام استحضارا منه للحظة التاريخية الدقيقة التي يجتازها المغرب والتي هيأ لها المغاربة بكل أطيافهم ومكونا تهم أغلبية ومعارضة ومجتعما مدنيا بالتصويت على الدستور الجديد، الدستور المطلوب منا تنزيله عمليا يوم 25 نونبر 2011، تنزيل يتم بالقطيعة مع كل الأساليب الممقوتة التي كانت من قبل لإعادة الثقة للمواطنين في الشأن السياسي لنباله هذا الشأن إذا ماتم التعاطي معه بالمصداقية والنزاهة والوطنية المطلوبة.

إن المجلس العام في الموضوع ليؤكد على أنه سيخوض غمار المسلسل الاستحقاقى بكل مسؤولية وتфан لكونه مسؤولا وفاعلا اجتماعيا طرفا في التركيبة مع رأسمال لغاية اسمها الاستثمار المنتج للقيم المضافة وعلى رأسها خلق الشغل والتنمية المستدامة. وهو بهذه الروح البناءة التي تقدر المسؤولية يستوقف المسؤولين أمام مسؤولياتهم الأساسية للقيام بها واحترامها بالتطبيق الفعلي الحقيقي الملموس وعلى رأس ذلك الإيقاف الفوري لمسلسل استمرار التضييق على الحريات والاختيار النقابيين علما بأننا في الاتفاق الثلاثي الموقع في 26 أبريل 2011 قد تم الالتزام من الطرف الحكومي باحترام هذه الحريات بإجراءات عملية سريعة على رأسها وضع الاتفاقية الدولية 87 الصادرة عن المكتب الدولي للشغل في دوايب التصديق إضافة إلى توقيف العمل نهائيا بالفصل 288 من المسطرة الجنائية.

إن المجلس العام بناء عليه ليشجب ويندد بكل قوة خروج إدارة التكوين المهني عن الحياد الواجب عليها وذلك بما أشارت إليه في الفقرة الأخيرة من دوريتها الإخبارية الموجهة إلى شغيلة هذا القطاع، مستقصدة خاصة الشغيلة التي اختارت الالتحاق بصفوف الاتحاد العام لتكسر طوق الحجر والتهميش المفروضين عليها من طرف جهات معنية.

إن المجلس العام إذ يؤكد تضامنه المطلق مع هذه الشريحة من شغيلة التكوين المهني ليعن أنه قاطبة مستعد لخوض كل أنواع النضالات والاحتجاجات التي تقتضيها حماية جزء لا يتجزأ منه، ويدعو أيضا كل المعنيين بهذا الشأن حكومة وإدارة عامة إلى تحمل المسؤولية تجاه هذا الملف وذلك بالحوار البناء البعيد عن التشنج وركوب الاتجاه الواحد حتى لا يستفحل هذا الموضوع علما بأننا لا نريد هذا الاستفحال ما لم ندفع إليه، لأننا تعاقدنا على أن الحريات أساسية والاختيار حق لا يحق لأي كان أن يصادره.

المجلس العام